# الباب السادس
# بدائل العولمة الجديدة
# مقدمات وملامح مقترحة لعولمة بديلة

## ١. الطابع الانتقالي للعولمة الرأسمالية الجديدة

هل نحن في مرحلة مكتملة من العولمة الرأسمالية المتجددة وبها ينتهي التاريخ، أم إننا في مرحلة انتقالية مآلها مزيد من التغيير وجديد من التطوير؟

إن العولمة الجديدة تمثل برأينا الحلقة الثانية من مرحلة انتقالية بدأت بسقوط الإقطاعية وفشل الرأسمالية الناشئة في روسية سنة ١٩١٧؛ وانتهت حقبة أولى منها بسقوط الشيوعية عالمياً واستعادة الرأسمالية العالمية كلاً من الاتحاد السوفييتي السابق والدول الاشتراكية السابقة التي كانت مشاركة في نظامه الدولي؛ وأعادت ضم هذه الدول كافة إلى سوقها العالمية وذلك خلال السنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٢.

عندها دخل العالم الحقبة الثانية من الانتقال العالمي إلى

نظام العولمة الرأسمالية المجدد والواقع أن هذا الانتقال هو ارتداد إلى العولمة الشاملة التي أوصلت الرأسماليةُ التوسعيةُ الإمبريالية نظام السوق الدولية إليها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أي باقتسام العالم بصورة نهائية بين المصالح الإمبريالية والرأسمالية الغربية. لكننا نستبعد مفهوم الارتداد ونستخدم بدلاً عنه مفهوم الانتقال؛ لأن الحقبة الأولى المنقضية من هذا الانتقال تميزت بتطور متزامن متناقض لكلٍّ من الرأسمالية الدولية التي واصلت تعولمها بقوة الثورة العلمية والتكنولوجية وعنف الحروب العالمية والإقليمية؛ ومن الاشتراكية الدولية التي توسعت توسعاً شديداً بانخراط الصين فيها؛ على شكلٍ تغيرت فيه كل من روسية السوفييتية والصين الماوية تغيراً كبيراً أثر في عملية العولمة نفسها على الصعيد العسكري (سباق التسلح وغزو الفضاء) كما على الصعيد الاجتماعي (قيام نظم الرعاية الاجتماعية والاشتراكية الديمقراطية في الدول الرأسمالية المتطورة وفي عديد من الدول النامية، وتراجع هذه النظم منذ انهيار الشيوعية من جهة، وتحرير التجارة الدولية "وتوحيش" المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية).

كانت الحقبة الماضية من العولمة الرأسمالية حقبة صراع بين الرأسمالية والاشتراكية، بين الشرق والغرب؛ وها هو

العالم قد دخل الحقبة الثانية الجديدة؛ حقبةَ تعميم السوق ونظامها وحقبة تعميقها على الصعيد العالمي بأسره. لكن انتصار الرأسمالية على الاشتراكية وهزم الولايات المتحدة الاتحادَ السوفييتي وقضاءها عليه لم يؤديا حقاً إلى توحيد العالم كله؛ وذلك يعود إلى استمرار الصين - وهي التي تعد ربع البشرية تقريباً - على نهجها السياسي ونظام حكمها الشيوعي مع تحويلها نصفها الشرقي والجنوبي إلى اقتصاد السوق في الفترة الماضية (١٩٧٩ - ١٩٩٩)، وبدئها أي الصين - مؤخراً - بتحويل نصفها الشمالي والغربي أيضاً، الأمر الذي يجسد انتقالية صينية أي خاصة بالصين ضمن الانتقالية العامة أي العالمية الموصوفة أعلاه.

يتم الانتقال الصيني في إطار الانتقال العالمي من نظام العولمة الرأسمالية المنقوصة (الذي تطابق مع النظام الرأسمالي الدولي خلال حقبة النظام العالمي الثنائي والحرب الباردة بين الشرق والغرب)، إلى نظام العولمة والسوق الرأسمالية الشاملة الذي ولد في مطلع العقد التاسع من القرن العشرين ويتطور حالياً أمام أعيننا. إن انتقال الصين من نظام الاشتراكية القائمة على التخطيط المركزي والانغلاق الاقتصادي إلى نظام يعلن اشتراكية السوق مبدءاً ومنهجاً، ويدمج الاقتصاد الصيني وعملية تنميته في نظام العولمة الجديدة القائمة على السوق العالمية.

بعد قيام الصين بتحرير اقتصادها من خلال تطبيقها نظام المناطق الاقتصادية الخاصة في مقاطعاتها الواقعة شرق البلاد وجنوبها ودخول مئات المليارات من الدولارات استثمارات أجنبية في اقتصادها، وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية زاد اندماجها في اقتصاد العولمة الجديدة. وهكذا أصبح الانتقال الصيني يخضع بدرجة متزايدة للقوانين العامة للانتقال العالمي كما وصفنا أعلاه، لكنه (أي الانتقال الصيني) يخضع في الوقت نفسه وبصورة متزايدة لقوانين الخصوصية الصينية.

إننا نعرض هنا لعلاقة الخاص بالعام، لكنها علاقة تختلف في حالة الصين (بما تتصف به من خصوصية) عن علاقة الدول الأخرى بالاقتصاد العالمي وبالعولمة الجديدة؛ من حيث أن موقع هذا الخاص (أي الصين) بالعام (أي الانتقال العالمي إلى العولمة الجديدة) قد تطور خلال الحقبة الأولى من العولمة، وهو يتطور الآن خلال حقبتها الجديدة الثانية بصورة متميزة عن سائر الدول من حيث تجديد الاندماج بالاقتصاد العالمي والرد على تحديات العولمة. ما هي خصائص هذا التميز؟ إنه يظهر في خاصتين أولاهما الحجم العملاق للصين سكاناً وموارد وأسواقاً؛ وثانيهما جمع الصين - حسبما يعلن قادتها - بين بنية

سياسية قائمة وفق النموذج الشيوعي واقتصاد تتعزز فيه السوق وتتوسع ومعها آلياتها ونظامها، متجاوزة في التطبيق شرق الصين وجنوبها لتشمل غربها وشمالها أيضاً كما سبق وذكرنا.

بعبارة أخرى إن خصوصية الصين في نظام العولمة الجديدة الذي قبلت قواعد تجارته وقواعد الاستثمار فيه تتلخص في اشتراكية السوق أو اقتصاد السوق الاشتراكي، فهل تنجح الصين في تطبيق هذا النظام الذي ابتكره قادتها وراحوا يبشرون به ويدعون إليه على أنه عولمة صينية من نوع خاص، تقوم على استعارة السوق وهي نظام خاص بالرأسمالية أصلاً وتبنيها ودمجها ولأول مرة بالاشتراكية.

قد يكون من الصعب توصيف هذا النظام الاقتصادي المهجن توصيفاً علمياً دقيقاً والتنبؤ بصورة علمية بالنتائج التي ستترتب على تطبيقه. لكنه ليس من الصعب القول إن هذا النظام تخضع فيه السوق والاقتصاد والمجتمع لنظام اشتراكي وحكم شيوعي تطمح الدولة الشيوعية إلى تحقيقه وتعد الناس مثلما تعد النفس ببلوغه وتحقيقه. وبافتراض أن الصين ستتمكن من تطبيق الفكرة التي اجتهدت بها ونعني ضبط الاشتراكية ونموها بالسوق وأسعارها؛ فإننا نسأل هل ستؤثر الصين بما تمثل من نمط من عولمة السوق خاص بها في مآل

عولمة السوق الرأسمالية الجديدة؛ مساهمة بذلك في تصحيح الاختلالات الفادحة في صلب هذه العولمة الأخيرة؟ أم هل يؤدي توسيع اقتصاد السوق والتنمية بآلية السوق عبر التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الصيني حتى يشمل مناطق الصين كافة ويدمجها في نظام العولمة الجديدة؛ هل يؤدي ذلك إلى "ذوبان " الخصوصية الصينية القائمة على دمج السوق والاشتراكية؛ وإلى تحول الصين إلى اقتصاد سوق رأسمالي لا يختلف في شيء عن اقتصادات السوق الرأسمالية في مثلث الشمال (TRIAD) الذي يضم الولايات المتحدة وأمريكة الشمالية وأوربة واليابان؟

بعيداً عن المضاربة البحتة يبدو أمراً محتملاً أن يؤدي الاعتراض المتشدد على عولمة السوق الرأسمالية الفجة - إن لم نقل المتوحشة - في بلدان السوق المتطورة في الشمال والبلدان النامية في الجنوب؛ ونقدُها وفرض إصلاحات ديمقراطية سياسية واقتصادية لمعالجة اختلالات هذه العولمة، مدعوماً بتوجهات مشابهة في بلدان مثل الاتحاد الأوربي روسية والهند، وبمنهج من اشتراكية السوق أو ربما بشيوعية السوق في قارة الصين، أن يؤديَ إلى تعديل مسار العولمة وتغيير مراكز القوى وصنع القرار ونفوذ السوق فيها.

لكن يكون أيضاً تفاؤلاً مسرفاً أن يتوقع المرء بكل بساطة تحولاً ديمقراطياً عميقاً في العولمة الجديدة؛ ولجماً ديمقراطياً فعالاً لطواغيت السوق والمال والحرب؛ والطواغيت الأخرى التي تسعى كخفافيش الليل إلى سد آفاق المستقبل؛ فكيف يراهن بثقة وقوة على وقوع التحول الديمقراطي المذكور..؟ والحق أن الأسئلة العديدة التي طرحناها أعلاه تتلخص في سؤال كبير ألا وهو هل تصبح الصين بما تمثل من قوة كبرى فاعلة عاملاً رئيساً في ابتكار عولمة بديلة أو المساهمة في صنعها؟ أم تصبح عاملاً رئيساً في إنجاز عملية التطور الجارية على الصعيد العالمي نحو نظام شامل من العولمة الرأسمالية المتمحورة على السوق والخاضعة لها؟

## ٢. نحو تعددية سياسية واقتصادية أوسع في مرحلة العولمة القادمة

يمر العالم ودوله الصغيرة وشعوبه النامية خصوصاً بحقبة صعبة نتيجة اختلال القوى والموازين وخلو الساحة العالمية إلا من القوة العظمى المهيمنة وهي الولايات المتحدة؛ وعجز الاتحاد الأوربي بانقساماته السياسية والاستراتيجية وتوسعه البنيوي متعدد المراحل عن أن يستجمع قواه ويوحد

رؤاه، ويصبح قوة عظمى تساهم في تقرير المصائر على الصعيد العالمي متيحاً بذلك هامشاً من الحرية والحركة للدول النامية والشعوب المستضعفة.

بالرغم من تفوق الولايات المتحدة الفائق في الميدانين العسكري والسياسي فإنها تواجه تحدياً كبيراً يهدد تفوقها الفائق في امتلاك السلاح النووي وذلك نتيجة نجاح عدد متزايد من الدول بتطويره وإنتاجه.

نلاحظ أن تفوق الولايات المتحدة الصارخ في المجال العسكري يواجه تحدياً؛ إذ يزداد التقارب بين روسية والصين ويبرز اهتمامهما المشترك بالخروج من المثلث الأمريكي فضلاً عن سعي روسية إلى إعادة بناء قوتها واستعادة توازن القوى بينها وبين الولايات المتحدة.

لكن الأحادية الأمريكية القطبية التي يرتكز عليها نظام العولمة الحالية ويختل في الوقت نفسه بسببها يهددها أكثر ما يهددها صعود القوى الاقتصادية الذي لا يقاوم؛ إذ يزداد الاتحاد الأوربي عدداً وقوة واكتمالاً؛ وتطور اليابان قوتها العسكرية مع اندماجها المستمر في الاستراتيجية الأمريكية ومشاركتها الولايات المتحدة في مغامرة القوة والاحتلال التي تخوضها اليوم في العراق.

أما الاتحاد الأوربي فيعزز وحدته في الوقت الذي يقوم فيه بتوسيع عضويته وامتداده الجغرافي والسكاني؛ ويقوم بتجديد صناعاته ومرافقه المالية والخدمية الأخرى بما يمكنه من الانتقال إلى الاقتصاد الجديد؛ وتعزيز صعوده كقوة اقتصادية عظمى، ومثل الاتحاد الأوربي تفعل اليابان؛ بينما تستمر الولايات المتحدة في قيادة الثورة العلمية والتكنولوجية وبشكل خاص ثورة الحاسوب وتقانة المعلومات وتقانة الاتصالات وتقانة الهندسة الوراثية.

كذلك تبرز الصين قوةً عظمى في طريقها لأن تصبح قوة اقتصادية عظمى شأنها في ذلك شأن الاتحاد الأوربي، وقد تلحق بهما روسية الاتحادية والهند، وذلك بفضل النمو الخارق الذي حققته بمعدل ٩,٢٪ سنوياً خلال ربع القرن الماضي؛ والتجديد التكنولوجي العميق الجاري الذي أحدثته في اقتصاد الصين؛ وذلك بالتلازم مع اعتمادها السوق نظاماً للاقتصاد والنمو.

كذلك حققت الهند تجديداً تكنولوجياً باهراً ونمواً اقتصادياً مرموقاً وانخراطاً متزايداً في الاقتصاد العالمي؛ مما يؤكد صعودها وانضمامها (في أعقاب الصين) إلى القوى الاقتصادية العظمى المتوقع بروزها في أواخر العقد الثاني من هذا القرن الجديد.

بذلك يتصف النظام الاقتصادي العالمي الراهن بالانتقالية والتحول من القطبية الثلاثية (الدول المعروفة باسم Triad أي الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان) إلى عالم متعدد الأقطاب يضم قوى اقتصادية عظمى متمثلة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والصين والهند؛ فضلاً عن الاتحاد الروسي.

بعبارة أخرى؛ ليست هناك أحادية قطبية مطلقة وإنما هيمنة قطبية أمريكية تحد منها تحديات؛ بعضها من جهات صديقة وحليفة كالاتحاد الأوربي وبعضها الآخر من جهات غريمة منافسة كروسية والصين. وقد تظهر تحديات أخرى جديدة من جهة حليفة وصديقة كاليابان؛ وأخرى مستجدة من دول إقليمية في آسية كالهند وباكستان، أو دول تصنفها الولايات المتحدة دولاً "مارقة" مثل إيران وكورية الشمالية. إن هذه التحديات المشتدة والمتكاثرة معاً تمثل مؤشرات قوية الدلالة على أن القطبية الأمريكية الأحادية ستتزعزع أكثر فأكثر اقتصادياً وتكنولوجياً وسياسياً واستراتيجياً؛ بقوة أقطاب أو قوى عظمى تصعد بسرعة وتنهي الأحادية القطبية الأمريكية فتصبح العولمة لاحقاً عولمة تعددية على الأصعدة الاقتصادية والعسكرية والثقافية. لا بل إن التغيير المقبل في العولمة لن يقتصر على حلول التعددية

القطبية محل أحادية القطبية، وإنما سيشمل التغيير أيضاً ظهور كوكبة من الدول الوسطى والصغيرة التي تنفي الصفة الحصرية المطلقة عن تعددية الأقطاب لتحل محلها تعددية قطبية مفتوحة إذ تضاف إليها وتتفاعل مع تلك الكوكبة من الدول.

لكن آفاق التغيير الإيجابي في العولمة لا تقتصر على تحولها من أحادية قطبية إلى تعددية قطبية مفتوحة؛ وإنما يبرز تغيير عميق ديمقراطي الدلالة والنتائج بسبب التناقض الذي سيسم العلاقات المستقبلية بين الأقطاب المتعددة التي ستحتل المسرح العالمي بعد انتهاء حقبة الأحادية القطبية الراهنة. وإذا كانت دول عربية ونامية وعلى رأسها مصر وسورية والجزائر وغيرها، ودول كبرى في الجنوب كالهند والصين، وحتى دول أوربية مثل يوغسلافية السابقة قد استفادت من القطبية الثنائية والحرب الباردة اللتين حكمتا مرحلة العولمة السابقة خلال معظم القرن العشرين؛ فإنه أمر أكثر احتمالاً وتوقعاً أن تستفيد الدول النامية وتجمعاتها الإقليمية من القطبية متعددة الأطراف التي ستسود العالم غداً متجاوزة العولمة الحالية أحادية القطب، ومحدثة تغيرات بنيوية إيجابية وفرصاً وبدائل للتعاون، وهوامش للمناورة، وقد تقوم هذه الحقبة بعد عقد أو عقدين من السنين.

يمكن القول إنه بقدر ما تعاني بعض الدول والمجموعات الإقليمية؛ وأبرز الأمثلة عليها فلسطين والعراق ومجمل الدول العربية - من عسف القوة العظمى وصلفها وعدوانيتها وانحيازها السافر إلى جانب العدوانية الهمجية الإسرائيلية في المدى القصير، فإن هذه الدول والمجموعات نفسها ستجد هامشاً للتغيير أوسع مما عرفت حتى الآن، كما ستجد فرصاً جديدة أخرى للتحالف الاقتصادي والإنمائي مع قوى عظمى وأطراف أخرى جديدة.

تجد بالمقابل أن البنية الاقتصادية للعولمة الراهنة تتصف بتعددية أكثر تميزاً وأبعد أثراً على الصعيد الاقتصادي مما هي على الصعيد السياسي والاستراتيجي، وأن تضاعف سكان الاتحاد الأوربي بدوله الأعضاء يعزز اندماجه الاقتصادي ودوره التكنولوجي والتجاري على الصعيد العالمي.

وبلوغ الصين مرتبة الدول ذات الاقتصاديات المتطورة والدخول العالية، وتحولها إلى قوة عظمى اقتصادياً بجانب كونها قوة عظمى سياسياً؛ إضافة إلى استعادة روسية عافيتها الاقتصادية وتحولها إلى قوة عظمى اقتصادية وسياسية، وبروز الهند قوة اقتصادية أيضاً كل ذلك يشكل معالم تعددية اقتصادية ستؤول إليها العولمة الحالية في غضون عقدين من السنين.

إن تأكد التعددية السياسية وتعمق التعددية الاقتصادية خلال العقدين القادمين يمثلان آفاقاً كبيرة الاحتمال لمستقبل البشرية؛ وهذا الأمر يعني تغيراً جذرياً في تركيب القوة وكسر احتكارها ومضاعفة مكوناتها؛ ومن ثمَّ توسيعاً كبيراً لهامش الحرية الذي سيتوفر لشعوب الجنوب ومنها الشعوب العربية؛ إن العولمة البديلة آتية لا ريب فيها؛ ليس لنبوءة أو بالتمني؛ وإنما بفعل التحول الجاري حالياً والمتعاظم في بنية العولمة الحالية سياسياً وعسكرياً؛ ولكن بشكل أشد اقتصادياً؛ ولئن كانت الحرب الباردة قد منحت العرب والجنوب عموماً (دول الحياد الإيجابي ودول عدم الانحياز) هامشاً كبيراً من حرية القرار السياسي والاقتصادي فإن تحول العولمة إلى عولمة تعددية على الصعيد السياسي والعسكري عولمة أشد تعدداً على الصعيد الاقتصادي؛ سيوفر حرية أوسع في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية؛ وسيحدث تأثيراً أكبر على مجرى التطور العالمي والعلاقات بين الشمال والجنوب.

في لقاء القمة المشتركة السنوية لقادة الاتحاد الأوربي وأمريكة اللاتينية الذي انعقد أواخر أيار/مايو من ٢٠٠٤ بمدينة غوادا لاهارا (وادي الحجارة) على ساحل المكسيك الباسيفيكي؛ اتفق القادة الأوربيون وقادة أمريكة

اللاتينية على أن النظام العالمي يعاني مشكلة مزدوجة وهي هيمنة قطب واحد عليه وتراجع دور الأمم المتحدة في إدارته ولذلك فقد أكدوا ضرورة تطوير هذا النظام الراهن إلى نظام تعددي من جهة، وتفعيل منظمة الأمم المتحدة (بعد أن تراجع دورها من جهة أخرى) حسبما جاء في بيانهم الختامي.

يثير تفرد القوة العظمى المهيمنة على النظام العالمي الراهن اعتراضات متزايدة تجمع بين دول وقوى تنتمي إلى عالم الجنوب كدول الجامعة العربية؛ ودول أمريكة اللاتينية، كما تدعو دول وقوى تنتمي إلى عالم الشمال وعالم الجنوب إلى عالم أكثر تعددية. فضلاً عن ذلك ترى هذه الدول والقوى أن الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح؛ وكل هذه الاعتراضات والدعوات والآراء تصب في خانة إصلاح نظام العولمة الحالي وجعله ديمقراطياً ومتوازناً.

ومع أن أياً من المشاركين لم يذكر الولايات المتحدة بالاسم، فإن التصريحات التي صدرت خلال القمة ضمنت انتقاداً مبطناً أو واضحاً للقوة العظمى الوحيدة حالياً.

كانت هذه القمة وهي الأولى التي تشارك بها أوربة بـ٢٥ عضواً بدلاً من ١٥ عضواً مناسبة لرئيس الحكومة الإسبانية الاشتراكية خوسيه لويس ثاباتيرو ليعلن أن تعزيز

العلاقة بين المنطقتين الأوربية والأمريكية اللاتينية اللتين تضمان أكثر من مليار إنسان "عملية فريدة وتاريخية؛ الهدف منها إقامة عالم أكثر عدلاً وأكثر تضامناً، ويعيش بسلام، واعتبر الزعيم الإسباني أنه من الضروري لتعزيز الاستقرار العالمي أن تقوم " تعددية فعلية وانصهار اجتماع". وشدد رئيس الوزراء الإيرلندي برتي أهيرن على أهمية التعددية القطبية مدعومة بمؤسسات دولية قوية تكون الأمم المتحدة أساساً لها. أما رئيس المفوضية الأوربية السيد رومانو برودي Romano Prodi فقال: "نحن في حاجة إلى عالم متعدد الأقطاب؛ قادر على تقديم حلول ملموسة للتحديات الدولية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والفقر والاستبعاد" ودون أن يشير إلى الولايات المتحدة بالاسم ذكر برودي أنه "ما من دولة ستكون قادرة على مواجهة كل المشكلات والتهديدات الحالية وحدها"[١].

رأينا فيما سبق كيف ظهرت الاشتراكية نظاماً للحكم مع انتهاء الحرب العالمية الأولى (تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧)، وتحول العالم لدى انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) إلى معسكرين متنافرين رأسمالي واشتراكي، وأصبحت الحرب الباردة سمة مميزة للنظام العالمي، ثم

(١) صحيفة الحياة، العدد ١٥٠٥٢، في ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

انهار النظام الاشتراكي في أوخر القرن العشرين (١٩٨٩)، وانبثق نظام عالمي جديد يعتمد على السوق حتى يكاد يقدسها، ويخضع لإرادة دولة عظمى حتى أصبحت تستأثر بالقوة والقيادة والهيمنة.

كانت الاشتراكية مشروعاً خلال القرن العشرين لكنها لم تعد اليوم موضوعة على جدول الأعمال العالمي. ومع ذلك فإن نظام العولمة الجديد لا يمثل نهاية التاريخ، إذ هو نظام يحمل التناقض ويجدده؛ ويقوم على الاختلال؛ وينشره عبر القارات محولاً الفوضى إلى إمبراطورية ونظام مهيمن.

هل العولمة ظاهرة متجانسة تتماثل فيها قدرات الدول المختلفة على استثمار الفرص المتاحة فيها ودفع المخاطر المرتبطة بها التي تستطيع تجنبها أوالتحكم فيها؟ إن هذا يقودنا إلى السؤال عما إذا كانت العولمة تنتشر انتشاراً متواقتاً في الأزمات ومتماثلاً في المناطق والبلدان والقطاعات الاقتصادية الأخرى؟

هل تتحقق العولمة بصورة رشيدة عفوية فتلبي تلقائياً اقتباس أنماط الإنتاج الدولية واقتحام الأسواق على نحو يتيح تلبية مطامح التنمية لدى الدول والشعوب، أم إن إدارة العولمة والاستفادة منها تحتاجان بالضرورة إلى ممارسة

التخطيط الاستراتيجي والمرحلي والحث والتحريض إلى جانب التوفيق والتوليف والرقابة الديمقراطية والضبط والتصحيح؟ هذه إشكالية أخرى بالغة الأهمية إن فكرياً أو من حيث النتائج العملية.

يشتد الاختلال الاقتصادي بين القارات، بين المناطق، بين الدول، بين المحافظات والولايات. يشتد تمركز الثروة، ويتسع نطاق البطالة ويزداد تعمقها. يحل العمل المؤقت محل العمل الدائم، ويطول العمر المتوقع للسكان، لكن أعمارهم المهنية تقصر رغم إرادتهم، وتقع الملايين المؤلفة منهم من رجال ونساء في البطالة القسرية. كذلك تتجدّد التقانة وتزداد الإنتاجية، وترتفع إنتاجية العمل ولكن تنخفض الأجور الفعلية أو تجمد، ترتقي الإنتاجية إلى أعلى مستوياتها عبر التاريخ لكن الخدمات الاجتماعية تتقلص حتى تكاد تنهار، وتعم الردة قطاعاتها ولا سيما التعليم والصحة والسكن والزواج.

يتحد طواغيت الشركات المتخمة بالأرباح لتزداد قوة على قوة، لكنها تسرح عمالها بعشرات الألوف. يكثر الحديث عن الشفافية والتنديد بالفساد في الدول النامية ولكن تفتضح عشرات الاحتيالات والرشوات والمحسوبية في أكبر الشركات العالمية نفوذاً وتدولاً، وتلجأ منظمة

التنمية الاقتصادية والتعاون إلى السرية المطلقة محاولة أن تطبخ في السر نظاماً عالمياً أوحد للاستثمار؛ بغية فرضه بصورة متماثلة عشواء على الدول، بصرف النظر عن خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودرجة تطورها الاقتصادي.

تؤكد هذه الوقائع الراهنة وامتداداتها العالمية أن العولمة الجديدة مرحلة تتجلى أمامنا، وتعيد في الوقت نفسه صياغة حياتنا؛ وتقرر مستقبل شعوبنا وأبنائنا. لقد بدأت هذه المرحلة منذ ما ينوف عن خمسة عشر عاماً وهي تستمر محدثة تغييرات جذرية في علاقة الإنسان بالطبيعة وعلاقته بالآلة عبر تغيير أنماط الإنتاج والمنتجات والخدمات ونظم العمل وأساليبه، ومواقعه وقيم الاستهلاك والترفيه. لكن التناقض يبقى محرك التاريخ والاختلال دافع التغيير، وقد بسطنا أهم التوترات والتناقضات والاختلالات في نظام العولمة الحالي، وكلها تؤكد تواصل التاريخ وتلاحق المراحل في التطور. إنها تؤكد تواصل المرحلة الحالية حتى تبلغ نهاية لابد أن تتلوها مرحلة جديدة. ما هي آفاق التطور وخيارات الإنسانية بشأنه والبدائل المتاحة لها بصدده؛ والقوى الصاعدة التي ستتكفل بإيصال عولمتنا الراهنة إلى منتهى وتحدد بقدر كبير عولمتنا التالية.

### ٣. ما هي العوامل المحددة للاستمرار وما هي العوامل المحددة للتغيير في نمط العولمة؟

إن السؤال الكبير: ما هي آفاق العولمة البديلة في ضوء الاختلافات السياسية والاقتصادية في العولمة الحالية؟ وما هي التوجهات القطاعية التكنولوجية والقطاعية الجديدة وأهميتها في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والهيكلة التكنولوجية الجديدة لنظام العولمة الراهنة؟

### ٤. دور تقانات المعلومات والاتصالات في توسيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات وهيكلة العولمة الاقتصادية الراهنة وتجديدها التكنولوجي.

تعد تقانة المعلومات والاتصالات (ICT) من العوامل التي شجعت توسع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الخدمات. إذ تجعل هذه التقانة الخدمات - ولاسيما تلك التي تتطلب معلومات مكثفة - أكثر قابلية للتداول التجاري عبر الحدود وتسمح بظهور شبكات إنتاج دولية للخدمات. والحق أن هذه التقانة تضطلع بدور في الاقتصاد العالمي مزدوج وفائق الأهمية؛ فمن جهة تمكن هذه التقانة من تحرير الاتصال والتجارة وتدويلهما في الوقت نفسه؛ ومن جهة

أخرى تشكل أداة ومادة لعولمة الاتصال وإسناد نظام العولمة الاقتصادي.

## ٥. الأحادية والتعددية في بنية العولمة الراهنة السياسية والاقتصادية بين الحاضر والمستقبل

إن نظام العولمة الرأسمالية الراهنة هو على أشد ما يكون اختلالاً في استقطاب القوة العسكرية والتدميرية وتركزها في دولة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة؛ إذ نمت موازنة الإنفاق العسكري الأمريكية باستمرار؛ وتتابعت ابتكارات التكنولوجيا التدميرية؛ وتضاعفت قوة التدخل والغزو الأمريكية على نحو لم يسبق له مثيل.

حاولت الولايات المتحدة احتواء القوى الكبرى المنافسة وفي رأسها روسية والصين والاتحاد الأوربي. تمكنت الولايات المتحدة إثر انهيار الاتحاد السوفييتي والنظام الاشتراكي الدولي من مصادرة هوية القرار الأوربي في الميادين الاستراتيجية والدفاعية، وقاومت واشنطن مشروع قوة الدفاع الأوربية التي اقترحتها فرنسة وألمانية وبريطانية.

تمتلك روسية قدرات صاروخية ونووية فائقة كما تمتلك الصين الأسلحة النووية ولهذا تسعى الولايات المتحدة

لتجميد التجديد التكنولوجي العسكري في روسية الاتحادية، وتواصل وصايتها الاستراتيجية العسكرية على الاتحاد الأوربي والحلفاء الغربيين الآخرين وخاصة الحلف الأطلسي؛ ساعية أيضاً إلى احتواء الدول الأوربية الاشتراكية سابقاً؛ مقيمة مزيداً من القواعد العسكرية على أطراف روسية.

كذلك تسعى الولايات المتحدة إلى مواصلة وصايتها الاستراتيجية والدفاعية على اليابان. ولما كان السلاح النووي هو الوسيلة إلى تحدي القوى الكبرى النووية والدخول في ناديها؛ لذلك تضاعف واشنطن جهودها ومبادرتها لمنع دول أخرى إقليمية كالهند وباكستان وكورية الشمالية وإيران من الانضمام إلى النادي النووي.

### ٦. العولمة المقبلة آفاق التطور وخياراته المتوقعة

هل تكون العولمة المقبلة بديلاً حقاً لعولمتنا الراهنة؟

هل تمثل علامة فاصلة بين العولمة بأشكالها الماضية والراهنة والعولمة بأشكالها المستقبلية؟

هل تفتح أمام الإنسانية خيارات جديدة من نوعها؛ أو تبقى خيارات التغيير محكومة بخصائص العولمة الراهنة واختلالها البنيوي والديناميكي؟

يمكن منطقياً القول إن العولمة تتواصل وتتطور بتأثير عوامل مختلفة؛ بعضها يدفعها باتجاه الاستمرار وبعضها الآخر يدفعها نحو التغيير. ما هي العوامل الأولى وما هي العوامل الأخيرة؟ ولكن هل بلغت العولمة الراهنة في تطورها مرحلة أو درجة تسمح بالتعرف على آفاق تجاوزها وخياراتها البديلة؟

ماهي طبيعة العولمة التالية؟ هل تكون مبنية على اقتصاد السوق وخاضعة بشدة لقيمه ونفوذه؛ ناشرة ما يحمل من اغتراب..؟ أم على العكس تكون عولمة لا توسعية للسوق فيها على الاقتصاد والمجتمع؛ ولا طغيان على الثقافة والقيم والعلاقات الأسرية وهيمنتها؛ خلافاً للاتجاه الطاغي في عولمة اليوم الجديدة. إنها عولمة بديلة تحتل السوق فيها موقعاً متميزاً لكنها لا تحكم حياة الفرد والأسرة والمجتمع بوحشية المنافسة وجشع الربح المميزين اليوم لها؛ وإنما يحصر المجتمع عبر الديمقراطية دورها المتميز في الحيز الاقتصادي.

إذا كانت العولمة التالية ليست إلا استمراراً للعولمة الراهنة؛ فإن هذا يعني إبقاء القرارات الكبرى التجارية والمالية والاقتصادية التالية خاضعة للمؤسسات فوق القومية القائمة والقائدة حالياً. كمجموعة السبع (G-7) وصندوق

النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WORLD BANK) واللجنة الثلاثية (Trilateral Commission) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بينما تكتسب حفنة الشركات الكبرى وتكتلاتها الاحتكارية صفة العولمة الخالصة (A FULL GLOBAL STATUS)، وتستمر سطوة المجمعات الصناعية الحربية، وأجهزة الاستخبارات والجنرالات، وإمبراطوريات الإعلام الاحتكارية.

غير أن الأمر يختلف جداً إذا تشكلت العولمة القادمة من خلال القطيعة مع النزعات المتطرفة للاقتصادية الليبرالية الجديدة الخالية من الديمقراطية اللاغية للمكاسب الاجتماعية؛ أي إذا اعتمدت العولمة القادمة على الفصل بين السوق ومجالها الحيوي، والمجتمع ومجاله الحيوي الثقافي. إن عولمة بديلة كهذه تقوم على التوازن باستمرار بين العمل ورأس المال؛ وبين تحقيق الربح لدى المؤسسات والأفراد ومضاعفة الخدمات على صعيد المجتمع؛ وبين استخدام الطاقة والموارد وترشيدها.

هل تبقى الديمقراطية في نظام العولمة التالية مثلما هي في نظامها الحالي ديمقراطية بالوساطة؛ وتبقى الممارسة الديمقراطية المحصورة بالحق الانتخابي وممارسته؟ أم إنها ستكون عولمة مختلفة تتسع الديمقراطية فيها متجاوزة بعدها

الوطني أي القطري (المتعارف) عليه لتشمل أبعاداً ثلاثة جديدة؛ وهي الأبعاد العالمية والإقليمية والقطرية، لتشمل المستويات الإقليمية والقطرية، معطية الكتل الإقليمية والدول القطرية مكانة قانونية ومؤسسية تحقق بها التوازن مع السلطة العالمية وصلاحياتها؟ وهل ستكون عولمة مختلفة أيضاً إذ تتسع الديمقراطية فيها عما هي عليه في نظام العولمة الراهنة لتشمل التكنولوجيا وسلطة تجديدها من جهة، والبتَّ في تقادمها وخروجها من العمل من جهة أخرى؟

## ٧. تفعيل أدوار الحكومات الوطنية والأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمنظمات الأهلية على أساس الديمقراطية.

لقد تبين من تجربة السلطة والحكم في نظام العولمة الرأسمالية الراهنة أن عولمة الاقتصاد وخاصة منها تحرير التجارة وتحرير الاستثمار قد شجعت على ترسيخ السطوة والصلاحيات والنفوذ التي يملكها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وعلى دمجهما في منظومة الأمم المتحدة ونشر هيمنتهما الفكرية والمؤسسية على وكالات الأمم المتحدة من جهة؛ والمؤسسات الإنمائية الإقليمية من جهة أخرى؛ وها هي ذي منظمة التجارة العالمية تبسط نفوذها

لتضيفه إلى نفوذ الصندوق والبنك الدوليين، كما أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) توشك أن تمد شبكة عالمية لنفوذها ترفد وكالة أخرى جديدة تم تأسيسها وهي وكالة الضمان المتبادل للاستثمار (MEGA) التابعة للبنك الدولي، لكن الحكومات وخاصة منها حكومات الدول النامية محدودةُ السلطة، وتتقلص سيادتها باستمرار فتعجز عن مواجهة الهجمة التوسعية للوكالات العالمية فوق القومية ومحاورتها نداً لند وبكفاءة. وبينما تتجاهل المؤسسات العالمية والحكومات الغربية المذكورة الأحزاب والمنظمات النقابية القائمة مؤثرة التعاون مع هيئات أهلية صغيرة الحجم؛ محدودة النفوذ؛ مفتقدة للاستقلال المالي ومناوئة في الوقت نفسه لحكومات بلدانها؛ مقربة بالمقابل ومدعومة من الحكومات والمؤسسات الغربية.

لذلك يكون منطقياً أن تتطلب البدائل الديمقراطية للعولمة دوراً أكثر فعالية تضطلع به الحكومات في الدول النامية؛ ويقابله دور يبزّه فاعلية للأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية؛ ويعزز هذا الدور وذاك دور أكثر فاعلية وأكثر وأوضح انتماء؛ وأوسع مشاركة؛ تقوم الجمعيات والمنظمات الأهلية التنموية منها والاجتماعية. بيد أن نجاح هذه الأطراف الثلاثة جملةً وتفصيلاً في الاضطلاع بأدوار

متناغمة متكاملة يبقى مرهوناً بتوسيع الديمقراطية وبالالتزام بها وإحسان ممارستها لصالح المجتمع والوطن.

**٨. تطور الصين: من الاشتراكية الماوية ومقاطعة الأسواق الرأسمالية إلى اشتراكية السوق والاندماج الجديد في نظام السوق العالمي.**

أدى الخلاف العقائدي والسياسي بين الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية ولا سيما بعد المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي عام ١٩٥٦ إلى استقلال الصين بخطها ومنهجها عن الاتحاد السوفييتي والاشتراكيات الأوربية الحليفة له. وبعد تقلب السياسة الصينية بين تطرفٍ وآخر نقيض له استنتجت قيادة الحزب الشيوعي الصيني بأن من مصلحة الصين أن تنفتح اقتصادياً؛ وخاصة من خلال تحرير التجارة والاستثمار واختارت بدءاً من عام ١٩٧٩ تطبيق برنامج لتسريع النمو الاقتصادي باعتماد نظام السوق في شرق الصين وجنوبها ينافي فكرة البتر أو الانفصال العضوي عن اقتصاد السوق العالمي.

إنها لمفارقة حقاً أنه بينما كان هؤلاء الاقتصاديون يكتبون ويحاضرون عن فك الصين ارتباطها بالاقتصاد الرأسمالي الدولي، اختار هذا البلد الآسيوي العملاق

اقتصاد السوق والاندماج بقوة؛ وإن على مرحلتين؛ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي إطاراً وسبيلاً إلى التطوير والتحديث. حولت القيادة الصينية خلال الفترة (١٩٧٩ - ٢٠٠٠) إلى اقتصاد السوق النصف الشرقي والجنوبي من البلاد، وتحول هذه القيادة بدءاً من مطلع هذا القرن الجديد النصف الشمالي والغربي من البلاد إلى اقتصاد السوق أيضاً، وبذلك يتوسع دمج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي ليشمل الصين بأسرها.

حقاً إن الصين لم تستبعد البتر أو فك الارتباط فحسب؛ وإنما اختارت وراحت تحقق بنجاح اندماج شرقها وجنوبها في اقتصاد السوق العالمية؛ وذلك من خلال اجتذاب ما يناهز ٣٣٥ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ ونحو ١٦٥ مليار دولار من القروض الاستثمارية خلال الفترة المذكورة (١٩٧٩ - ١٩٩٩)؛ لقد اختارت الصين أن تستبعد أو تلغي الانفصال عن الاقتصاد العالمي، وهذا يعود إلى أن اندماجها في الأسواق العالمية عزز أداءها الاقتصادي ومكنها من المحافظة على معدلات عالية جداً من النمو السنوي.

في نهاية شهر نيسان/إبريل من ٢٠٠٤ انعقدت الدورة الثالثة السنوية لمنتدى بواو الاقتصادي الدولي في البلدة التي تحمل اسم المنتدى نفسه في مقاطعة جزيرة هاينان في أقصى

جنوب الصين. وكان المنتدى قد أسس عام ٢٠٠١ منطلقاً وإطاراً لتحقيق انفتاح الدول الآسيوية بعضها على بعض وعلى العالم. تحدث الرئيس الصيني هوجينتاو خلال الدورة المذكورة فعرض جوانب من تجربة التنمية الصينية خلال خمسة وعشرين عاماًمضت؛ وبين أن الصين قد حققت نمواً اقتصادياً في تلك الفترة بمعدل ٩,٤ بالمئة؛ وأنها تحولت في نهايتها إلى سادس أكبر اقتصاد ورابع أكبر دولة متاجرة في العالم وأكبر مستورد في آسية؛ وأن استثمارات الصين في الخارج قد زادت بمعدل ٢٠ بالمئة. لكن معدل الدخل الفردي في الصين لم يرتفع إلا ألف دولار سنوياً مما جعل الصين في المرتبة المئة بين دول العالم من حيث الدخل الفردي.

تواصل النمو الاقتصادي بمعدلاته السنوية العالية الاستثنائية مقروناً بانتشار التكنولوجيات الجديدة العالية في قطاعات المعلوماتية والحاسوب والاتصالات والتقانة الحيوية في الاقتصاد الصيني خلال السنوات الأخيرة، بشكل أوسع وبوتيرة أسرع مما كان عليه في الفترة الماضية ١٩٧٩ - ١٩٩٩. وإذ يزداد انتشار التكنولوجيات المتقدمة وتطور قطاعاتها اتساعاً ويتواصل النموالاقتصادي بمعدلات عالية على نحو استثنائي؛ يتوقع أن تحقق الصين خلال ربع القرن

القادم (أي نهاية الفترة الجديدة التي تتلو الفترة السابقة المذكورة) قفزات متوقعة في معدل الدخل الفردي في الصين؛ إلى أن يرتقي الاقتصاد الصيني بصورة محتمة إلى مصاف الاقتصادات العظمى حجماً وتطوراً؛ ويصبح قوة أساسية محركة للاقتصاد العالمي.

ركز الرئيس هوجينتاو في كلمته في منتدى بواو لدول آسية على أولوية التنمية الاقتصادية القصوى لدى الصين؛ إذ ستتبع هذه طريقاً للتنمية تعتمد على الإنتاجية العالية؛ وتستهدف الحياة الرغيدة؛ إلى جانب نظام إيكولوجي (أي بيئي) سليم وتوازن تنموي بين البشر والطبيعة وبين الاقتصاد المحلي والانفتاح العالمي[١].

تبدو لنا هذه المفردات القيمية كما حددها رئيس جمهورية الصين وكأنها ترجمة معاصرة للمجتمع رفيع التطور، شديد الوفرة، والرخاء الذي تخيله كارل ماركس وفريدريك إنجلز فوصفاه في كتابهما البيان الشيوعي؛ واعتبرا ذلك المجتمع مدخلاً لتحقيق الحلم الشيوعي. إلى هذا نضيف قرار الصين التاريخي بالمفارقة المفاهيمية "اشتراكية

(١) خليل البيطار منتدى بواو الدولي وتدعيم أسس السلام والتنمية في آسية، صحيفة تشرين، العدد ٨٩٢٨، دمشق، الاثنين ٣ أيار/مايو ٢٠٠٤.

السوق" التي طرحها قادة الحزب الشيوعي الصيني وسعوا ويسعون إلى تطبيقها في تحد فكري وتطبيقي لم يسبق له مثيل لدعاة اقتصاد الاشتراكية القائم على التخطيط المركزي؛ ولدعاة السوق المرتبطة بالرأسمالية النافية للاشتراكية سواء بسواء.

ألا يجوز لنا بذلك التساؤل عما إذا كانت الصين متجهة بحجمها البشري العملاق وصعودها الاقتصادي الجبار، وجمعها الفريد (الذي يبدو عجيباً مستحيلاً) بين الدولة الشيوعية بقيادة حزبها الشيوعي ونظام السوق الناظمة للأسعار (المرتبط تاريخياً بالرأسمالية) إلى مواجهة خيارين في نهاية الفترة الجديدة (ربع القرن الحالي)، والمفاضلة بينهما، والأخذ بأحدهما. هذان الخياران هما أولاً التحول النهائي جملة وتفصيلاً من دولة الحزب الشيوعي الساعي إلى الشيوعية والاقتصاد المعتمد على السوق التي تحكم الصين وتقود نهضتها العارمة بل صعودها الذي لا يقهر؛ إلى دولة رأسمالية عظمى مكنتها مرحلة الشيوعية السابقة من اختزال التاريخ وتجاوز التخلف والاندماج في الاقتصاد العالمي؟ أما الخيار الثاني أوالبديل فهو انقلاب الصين في نهاية العقدين القادمين (أو بعدهما بقليل) مع بلوغها ذروة من التحديث التكنولوجي والتطور الاقتصادي والوفرة والرغد

الاجتماعي؛ إلى مجتمع شيوعي ديمقراطي متقدم؛ منفردة بذلك عن بقية العالم المحكوم بالعولمة الرأسمالية.

غني عن القول أن الاحتمال الأخير قد يبقى مضاربة فكرية؛ لكنه بكل الأحوال يستند إلى خصوصية الصين على الصعيد العالمي باعتبارها قارة قائمة بحد ذاتها وتمثل بسكانها ربع البشرية.

هذا هو السؤال الكبير أو هو المراهنة الكبرى إن لم نقل المضاربة الفكرية الكبرى على مآل الصعود الاقتصادي الصيني صعوداً لا يقاوم خلال العقود القليلة القادمة؛ بأكثر مما تحقق خلال العقود القليلة الماضية.

ولكن ماذا عن بقية القارة الآسيوية؟ هل تستطيع هذه القارة الآسيوية أن تكسر حلقة التبعية التي كبلتها قروناً وأخرت تطورها؟ هل تنجح دولها في تنويع أشكال التعاون الثنائي والإقليمي والقاري على أساس المنفعة المتبادلة إذا كانت الدول الآسيوية منقسمة إلى دول حديثة التصنيع أو نمور اقتصادية تشارك بصورة مضطردة في تحريك الاقتصاد العالمي؛ وإلى دول أخرى متخلفة نامية، فهل تتطور هذه الدول بمجموعتيها منفصلة بعضها عن بعض، أم تتلاقى وتتكامل وتندمج تجارياً واقتصادياً بالتلازم مع نموها الاقتصادي؟

ننوه هنا باهتمام الصين اهتماماً خاصاً بالتعاون الآسيوي في المجالات الاقتصادية. تهتم الصين بالتعاون الآسيوي الباسيفيكي واسع النطاق في إطار نادي التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفكي آبيك (APEC) لمواكبة الطفرة التكنولوجية نحوالاقتصاد الجديد والتحرير التجاري والمالي صيغة للتعاون بين ٤٦ دولة، تتراوح بين الدول العظمى كالولايات المتحدة والصين واليابان والدول الإقليمية كالبرازيل والمكسيك وكورية؛ ودول نامية أخرى مثل التشيلي، ودول ضمن أقل الدول نمواً مثل غينية الجديدة.

لكن الصين تهتم أيضاً بالتعاون مع الدول الآسيوية وإقامة علاقات اقتصادية مميزة معها، والانضمام إلى منظمات إقليمية تشترك فيها وإياها. وهكذا مثلاً أنشأت الصين منتدى بواو السنوي الدولي فأصبح منطلقاً لانفتاح دول آسية بعضها على بعض وعلى العالم؟ وهذا التوجه نحو الانفتاح والتعاون في آسية يلبي المطامح إلى تأمين التنمية المستدامة في ظروف التهديد والاحتلال والتوتر التي تحاصر مناطق شاسعة ودولاً عديدة من قارة يقطنها نصف سكان العالم؟

لقد عقدت على هامش منتدى بواو طاولة مستديرة تم خلالها التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي في مجال الطاقة

لضمان استمرار التنمية، وقال الخبراء المشاركون: إن استمرار النمو المتسارع في شمال شرق آسية سيزيد الطلب على الطاقة، وتحتل آسية المركز الخامس عالمياً في الطلب على الطاقة، ويأتي ٩٨ بالمئة من نسب الطلب على الطاقة من الصين واليابان وكورية الجنوبية، وطالب ماكونوساتافي العضو المنتدب لشركة نيبون أويل بالحفاظ على سعر النفط الإقليمي وزيادة التعاون مع روسية ودول جنوب شرق آسية في مجال الطاقة.

وعودة إلى الصين فإن رئيسها هوجينتاو دعا دول آسية إلى تجديد شباب القارة عبر شراكة شاملة وثيقة تتسم بالمساواة والمنفعة المتبادلة والحوار والتعاون، وتستند إلى ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ التعايش السلمي الخمسة. لقد ركز على إقامة علاقات تعاون مخلص بعيدة عن التحيز أو المواجهة ولا تستهدف أطرافاً ثالثةً.

كذلك أكد جينتاو أهمية تسريع الوحدة الاقتصادية الإقليمية؛ وذلك بإقامة نظام للتعاون بين المستثمرين، وتأسيس سوق للأوراق المالية، وتعزيز البناء المؤسسي لأشكال التعاون كافة، بحيث تعزز التفاعل الثقافي بين الدول الآسيوية، لكن لابد من القول في الوقت نفسه إن خيار الصين بالاندماج بالاقتصاد العالمي وظاهرة العولمة الجديدة

يعود أيضاً إلى ضخامة اقتصادها الوطني مقارنة بالاقتصاد العالمي؛ وضخامة فرصها في النمو بقوة سوقها وعوامل اقتصادها الداخلية الأخرى، فالصين تستطيع أن تشعر بالثقة والاطمئنان إلى مستقبل نموها وقدرتها على ممارسة سيادتها وحرية قرارها. أما الدول الأخرى عموماً فإن حجمها الاقتصادي متواضع وقوتها العسكرية محدودة؛ وقدرتها على تأكيد سيادتها الاقتصادية ضعيفة مقارنة بحجم الاقتصاد العالمي وقوة الدول العظمى، وأحلافها العسكرية، وهيمنة المؤسسات المالية العالمية والشركات الكبرى الدولية والمتعددة الجنسية، لذلك تتخوف - خلافاً للصين- نخب ودول كثيرة في عالم الجنوب من مغبة اندماجها في الاقتصاد العالمي.